

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وحل فلاديمير بوتين مكان كريموف

(مترجم)

الخبر:

في 11 آب/أغسطس، ذكرت وكالة أنباء ريا نوفوستي: "من الممكن توسيع اتحاد الغاز الثلاثي الذي يضم روسيا وأوزبكستان وكازاخستان ليشمل دولاً أخرى، حسبما صرح دميتري بيريتشيفسكي، مدير إدارة التعاون الاقتصادي بوزارة الخارجية الروسية، لوكالة ريا نوفوستي.

ولا نستبعد إمكانية توسيع التعاون الثلاثي في قطاع الغاز. ونحن نعلم أن الدول الأخرى مهتمة بذلك أيضاً. وأضاف: "نحن منفتحون على مثل هذا التعاون على أساس أنه يجب أن يكون مفيداً وبناءً للطرفين، مع الأخذ في الاعتبار مواقف جميع المشاركين".

التعليق:

بحسب بيانات أوبك لعام 2021، احتلت أوزبكستان المرتبة 17 على قائمة الدول من حيث إنتاج الغاز سنوياً، بينما احتلت روسيا المرتبة الثانية. وعلى الرغم من ذلك، تعرضت روسيا بعد غزوها لأوكرانيا للعقوبات، ما أدى إلى انخفاض كبير في إمدادات الغاز إلى أوروبا ودول أخرى. والدول الأوروبية رغم حاجتها للغاز، بدأت ترفض شراء الغاز الروسي.

لقد نزلت سلطة الكرملين على الساحة الدولية إلى مستوى الديكتاتوريين في آسيا الوسطى. آخر زيارة قام بها بوتين إلى أوروبا كانت إلى سويسرا في عام 2021، واليوم هو يلعب في صندوق رمل مع مرؤوسيه، الرؤساء الديكتاتوريين لأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان. وعلى مدى العام الماضي أو نحو ذلك لم تكن هناك أخبار عن زيارة بوتين لأوروبا أو زيارة القادة الأوروبيين لروسيا. لقد تم طرد بوتين من مجموعة الثماني ولم يعد موضع ترحيب في أوروبا.

والآن يتعين على الكرملين أن يبيع غازه للتحويل على العقوبات عبر أوزبكستان أو كازاخستان. وكان الطاغية كريموف، أول رئيس لأوزبكستان، يبيع الغاز بهذه الطريقة. في ذلك الوقت كانت أوزبكستان خاضعة للعقوبات، وكان كريموف غاضباً ومنتشاكساً على نحو مستمر مع الكرملين لأن بوتين كان يشتري الغاز بسعر منخفض ثم يعيد بيعه إلى أوروبا بسعر أعلى بكثير. والآن أصبح بوتين في مكان كريموف ولا يستطيع بيع الغاز إلى أوروبا أو غيرها من البلدان بسبب العقوبات.

وأوزبكستان بدورها تبرر نفسها أمام المجتمع الدولي للتجارة مع روسيا بنقص الغاز في البلاد، رغم أنها ضمن الدول العشرين الأولى في إنتاج الغاز في العالم. وليس من المستغرب أن مثل هذه الكذبة الوقحة تناسب قادة القوى العالمية، لأن سياسة المجتمع العالمي برمتها اليوم مبنية على الخداع والنفاق.

في الإسلام، الغاز كمورد طبيعي هو ملكية عامة، ولا يجوز للدولة أو لأي جهة خاصة الاستيلاء على هذا المورد الطبيعي واستخدامه وفقاً لتقديره وحده. روى أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ فِي الْكَلِّ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ». وقد روي الحديث نفسه عن أنس مع زيادة «وَتَمَنُّهُ حَرَامٌ». وروى ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعَنَّ؛ الْمَاءُ وَالْكَأُ وَالنَّارُ». فهذا يدل على أن الناس شركاء في الماء والكأ والنار، وأنه لا يجوز لأحد أن يملكها.

إن دولة الخلافة الراشدة الثانية بقيادة حاكم صالح هي وحدها القادرة على وقف بيع الغاز ووضع حد لجرائم حكامنا الطغاة وأسيادهم المستعمرين. ونحن على يقين أن ذلك سيتحقق قريباً، فالله منجز وعده. وعلى الله توكلنا!

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إدر خمزين

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير